

شركة صناديق المؤشرات  
" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية الدورية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢  
و كذا تقرير مراقبا الحسابات

BT بيكر تلي محمد هلال و وحيد عبد الغفار  
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزق وديد رزق الله  
محاسب قانوني

صفحة	الفهرس
١	تقرير مراقبا الحسابات
٢	قائمة المركز المالي
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير في حقوق الملكية
٦	قائمة التدفقات النقدية
٣٣-٧	ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية

### تقرير مراقبا الحسابات

السادة / مساهمي شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

#### تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

#### مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة مدير الاستثمار "شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسنول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسئولية مراقبي الحسابات

تتخصص مسئوليتنا على إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

#### الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

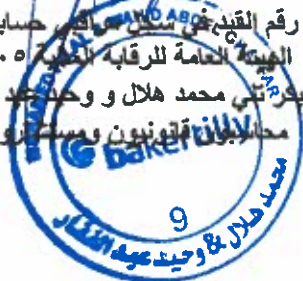
#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصناديق الصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

#### مراقبي الحسابات

طارق صلاح سيد

رقم القيد من سجل مراقبي حسابات  
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٥  
BT بيكر تلي محمد هلال و وحيد عبد الغفار  
محاسبون قانونيون ومستشارون



رقم القيد في سجل مراقبي حسابات  
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٧١  
رزق وديد رزق الله  
محاسب قانوني

القاهرة في : ٩ أغسطس ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	إيضاح	
			<b>الأصول</b>
٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	٣٢ ٩٠٦ ٤٥٩	٩	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم
٥٨٠ ٢٤٦	١ ١٩٠ ٣٨٤	١٠	النقدية وما في حكمها
٢٠٦ ١٩٥	٢٥١ ١٦٥	١١	أرصدة مدينة أخرى
<u>٤٣ ٥١٧ ٠١٣</u>	<u>٣٤ ٣٤٨ ٠٠٨</u>		<b>إجمالي الأصول</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣	رأس المال المدفوع
٢٧ ٣٤٧ ٤٥٩	٢٧ ٣٤٧ ٤٥٩		وثائق استثمار أخرى
٣٢ ٣٤٧ ٤٥٩	٣٢ ٣٤٧ ٤٥٩		<b>إجمالي وثائق الاستثمار المصدرة والمدفوعة</b>
١٠ ٨٤٤ ٠٦٧	١ ٧١٩ ٤٤١		أرباح مرحلة
<u>٤٣ ١٩١ ٥٢٦</u>	<u>٣٤ ٠٦٦ ٩٠٠</u>	١٤	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
			<b>الالتزامات</b>
٣٢٥ ٤٨٧	٢٨١ ١٠٨	١٢	أرصدة دائنة أخرى
٣٢٥ ٤٨٧	٢٨١ ١٠٨		<b>إجمالي الالتزامات</b>
<u>٤٣ ٥١٧ ٠١٣</u>	<u>٣٤ ٣٤٨ ٠٠٨</u>		<b>إجمالي حقوق الملكية والالتزامات</b>

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية الدورية .

مدحت فتحى  
مدير العمليات  
شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار  
مدير الاستثمار



أسامة رشاد الحنفى  
عضو مجلس الإدارة التنفيذي  
شركة صناديق المؤشرات  
الجهة المؤسسة

شركة صناديق  
المؤشرات ش.م.م  
Exchange Traded  
Funds Co. S.A.E

أسامة رشاد  
القاهرة فى : ٩ أغسطس ٢٠٢٢  
تقرير مراقبى الحسابات مرفق.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢		
(٢ ٨٣٦ ٠٣٤)	(٨ ٠٩٥ ٤٣٢)	(٤ ٥٩٣ ٥٥٨)	(١٠ ٨٥٤ ٨٤٨)		صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية
١ ٥٦٩ ٨٩٩	١ ٠٠٩ ٧١٩	١ ٩٨٦ ٩٩٠	٩٠٧ ٥٠٨		صافي ارباح بيع أوراق مالية
٤٣٩ ٥٧٦	١ ١٢١ ٢٢٣	٤٥٦ ٨٣٤	١ ١٢٥ ٩٣٩		توزيعات أرباح أسهم
-	١ ٢١٢	٦٦	١ ٩٩٧		فوائد وعوائد دائنة
(٧ ٠٠٥)	(٢٤٢ ٠٣٥)	(٩ ٨٦٤)	٢ ٨٨٥		فروق تقييم عملة
(٨٣٣ ٥٦٤)	(٦ ٢٠٥ ٣١٣)	(٢ ١٥٩ ٥٣٢)	(٨ ٨١٦ ٥١٩)		إجمالي الخسائر
					يخصم : المصروفات
٤٦ ١٥٨	٤٢ ٩٩١	٨٩ ٢٧٥	٨٨ ٧٤٢	١٧,٤	أتعاب مدير الاستثمار
٥ ١٨٥	٤ ٧٧٧	٩ ٩٢٠	٩ ٨٦٠	١٧,٥	عمولة شركة خدمات الإدارة
٩١٠	٩٢٢	١ ٨١٠	١ ٨٣٥	٦	عمولة حفظ أوراق مالية
٢١ ٩٧٩	٥٧ ١٦٢	٢٢ ٨٤٢	٥٧ ٣٩٨		ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم
٧٧ ٤٨٢	٧٣ ٠٦٥	١٤٨ ٠٤٩	١٥٠ ٢٧٢	١٦	مصروفات ادارية وعمومية
١٥١ ٧١٤	١٧٨ ٩١٧	٢٧١ ٨٩٦	٣٠٨ ١٠٧		اجمالي المصروفات
(٩٨٥ ٢٧٨)	(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)	(٢ ٤٣١ ٤٢٨)	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)		صافي خسائر الفترة
(٠,٢٨)	(١,٨٨)	(٠,٧)	(٢,٦٩)	١٥	نصيب الوثيقة في صافي خسائر الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية الدورية .

شركة صناديق  
المؤشرات ش.م.م  
Exchange Traded  
Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)				
عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن الستة أشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
( ٩٨٥ ٢٧٨ )	( ٦ ٣٨٤ ٢٣٠ )	( ٢ ٤٣١ ٤٢٨ )	( ٩ ١٢٤ ٦٢٦ )	صافى (خسائر) الفترة
--	--	--	--	الدخل الشامل الأخر
<u>( ٩٨٥ ٢٧٨ )</u>	<u>( ٦ ٣٨٤ ٢٣٠ )</u>	<u>( ٢ ٤٣١ ٤٢٨ )</u>	<u>( ٩ ١٢٤ ٦٢٦ )</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية الدورية.

شركة صناديق  
 المؤشرات ش.م.م  
 Exchange Traded  
 Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤثرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح مرحلة	إجمالي وثائق الاستثمار	وثائق استثمار أخرى	رأس المال	
٤٠.٧٥٦.١٩٨	٧.٦٥٠.٨٨	٣٣.٦٩١.١١٠	٢٨.٦٩١.١١٠	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
١٨٤.٦٢٠	--	١٨٤.٦٢٠	١٨٤.٦٢٠	--	وثائق مصدره خلال الفترة
(٣٠.٨٣٩٨)	--	(٣٠.٨٣٩٨)	(٣٠.٨٣٩٨)	--	وثائق مستردة خلال الفترة
(٢.٤٣١.٤٢٨)	(٢.٤٣١.٤٢٨)	--	--	--	صافي (خسائر) الفترة
٣٨.٢٠٠.٩٩٢	٤.٦٣٣.٦٦٠	٣٣.٥٦٧.٣٣٢	٢٨.٥٦٧.٣٣٢	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٤٣.١٩١.٥٢٦	١٠.٨٤٤.٠٦٧	٣٢.٣٤٧.٤٥٩	٢٧.٣٤٧.٤٥٩	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
--	--	--	--	--	وثائق مصدره خلال الفترة
--	--	--	--	--	وثائق مستردة خلال الفترة
(٩.١٢٤.٦٢٦)	(٩.١٢٤.٦٢٦)	--	--	--	صافي (خسائر) الفترة
٣٤.٠٦٦.٩٠٠	١.٧١٩.٤٤١	٣٢.٣٤٧.٤٥٩	٢٧.٣٤٧.٤٥٩	٥.٠٠٠.٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

شركة صناديق  
المؤثرات ش.م.م  
Exchange Traded  
Funds Co. S.A.E

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية الدورية.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	إيضاح
		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
		صافي (خسائر) الفترة
(٢ ٤٣١ ٤٢٨)	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	تسويات لمطابقة صافي الخسائر مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٤ ٥٩٣ ٥٥٨	١٠ ٨٥٤ ٨٤٨	صافي التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢ ١٦٢ ١٣٠	١ ٧٣٠ ٢٢٢	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
(١ ٩٨٩ ٣٢٣)	(٩٠٧ ٤٩٦)	التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
٢٧ ٠٧٤	(٤٤ ٩٧٠)	التغير في أرصدة مدينة أخرى
(٤٥ ٠١٧)	(٤٤ ٣٧٩)	التغير في أرصدة دائنة أخرى
١٥٤ ٨٦٤	٧٣٣ ٣٧٧	
٨ ٨٢٣ ٢٧٨	٤ ٣٨٢ ٨٥٧	مقبوضات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
(٨ ٩٧٣ ٢٠٤)	(٤ ٥٠٦ ٠٩٦)	مدفوعات من شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر- اسهم
٤ ٩٣٨	٦١٠ ١٣٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
١٨٤ ٦٢٠	--	المحصل من اصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
(٣٠٨ ٣٩٨)	--	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
(١٢٣ ٧٧٨)	--	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(١١٨ ٨٤٠)	٦١٠ ١٣٨	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٨٠ ٢٢٥	٥٨٠ ٢٤٦	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٣٦١ ٣٨٥	١ ١٩٠ ٣٨٤	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
		ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي:
٣٦١ ٣٨٥	١ ١٩٠ ٣٨٤	حسابات جارية
٣٦١ ٣٨٥	١ ١٩٠ ٣٨٤	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزء متمم للقوائم المالية الدورية .

شركة صناديق  
المؤشرات ش.م.م  
Exchange traded  
Funds S.A.E



#### ١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر مفتوح بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري عند التأسيس مقسم علي مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصري، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، ويهدف الصندوق إلى تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم (٣١٩) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١ ٠٠٠ ٠٠٠ وثيقة (فقط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية لا غير) بإجمالي مبلغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (عشرة مليون جنيهاً مصرية لا غير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمس مائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (خمس مائة مليون جنيهاً مصرية لا غير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (خمس مائة مليون جنيهاً مصرية لا غير) أو نسبة ٢٪ من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

يشارك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ٩ أغسطس ٢٠٢٢ .

#### ٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

##### ١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

##### أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

##### ب - أسس القياس

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.

##### ج - عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات و الافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغييرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في السنة التي يحدث فيها التغيير في تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم مدرجة في سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصي ليس جوهرياً.

٢-٢ أهم التغييرات في السياسات المحاسبية

معياري المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١. حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن نظم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئياً بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والنم المدينة والمتاحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الانتمانية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الانتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوأ) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستاجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخرى.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الإلتزامات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإغفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٢-٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرياً أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها. عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

#### ٤-٢ تقييم المعاملات بالعملة الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

#### ٥-٢ الأدوات المالية

السياسات المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

##### تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

##### الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداء المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

##### الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

##### الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

##### تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

#### طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال

#### الأداة المالية

التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
أدوات حقوق الملكية لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم الرجوع فيه
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمعاملة العادية لأدوات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية والبيع حقوق الملكية

#### إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي،
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي
- تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أقيمت على السيطرة على الأصل المالي. أو
- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أقيمت على السيطرة على الأصل المالي.
- وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مُقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) والمقابل المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

#### إضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

#### المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان). خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

#### المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

### المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

### الإلتزامات المالية

يتم تصنف الإلتزامات المالية عند الإثبات الاولي بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة . ويتم اثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر عند تكبدها. يتم قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات - بما في ذلك أي مصروف فائدة وتثبت في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر .

يتم قياس الإلتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة . لاحقاً للإثبات الاولي يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

### التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الألتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتكلفة المستهلكة فيما عدا:

- الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر.
- الإلتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة.
- عقود ضمان مالي

يتم قياس جميع الإلتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الاخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم او التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي و يتم ادراج معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

### إلغاء الاعتراف بالإلتزامات المالية

يتم الغاء اثبات الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية او الغائها أو انقضاء مدتها . وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماما او عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للإلتزام المالي الأصلي مع إثبات الإلتزام الجديد. يتم إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر.

### مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الاصول والإلتزامات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الاصول مع الإلتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الاصول وتسديد الإلتزامات في أن واحد.

### السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الاصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، واصول مالية متاحة للبيع. تقوم الشركة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية اخري.

### الأصول المالية والإلتزامات غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والإلتزامات المالية الاخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية. تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الاصل المحول، على ان تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام مالي وعرض صافي المقاصة في المركز المالي عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة – القياس:

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الالتزامات المالية غير المشتقة – القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقياس بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح او الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اي مصروف فوائد في الارباح او الخسائر. الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الإضمحلل في قيمة الأصول

السياسة المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "خسائر الإلتئمان المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلل القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي إنخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الإلتئمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم الخسائر الإلتئمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الإلتئمان. يتم قياسها مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة إستلامها، وإحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الإعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الأقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإلتئمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الإلتئمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الإلتئمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الإلتئمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الإلتئمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات إسترداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلل قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.

اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية. بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبته بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود ادلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة.

الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانتمائية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية. يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (الأصول الضريبية الموجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال، وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايها أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية. يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.



#### أ - التبويب

تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:  
- الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.  
- الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.  
ويتم هذا التبويب عند الاعتراف الأولى بها:

#### وثائق الاستثمار

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تتمثل في آخر قيمة استردادية معلنة.

#### الأسهم

تدرج قيم الأسهم على أساس أسعار اقفال السارية في تاريخ القوائم المالية علي أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

#### ب - الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.  
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.  
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

#### ج - قياس الأصول والالتزامات المالية

#### القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

#### القياس اللاحق

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولى - التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الادخار والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصصاً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.

- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

#### د - أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهرين فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مديري الاستثمار.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٦-٢ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الاضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخضومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٧-٢ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٨-٢ النقدية وما في حكمها

- تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أنون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أى تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أى أغراض أخرى.

٩-٢ الاعتراف بالإيراد

أ - إيراد توزيعات

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بعائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

ب - إيراد فوائد

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعوائد على الاستثمارات في صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق على مدار السنة حتى تاريخ الاستحقاق.

ج - عوائد وثائق الاستثمار

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعائد على وثائق الاستثمار في صناديق أخرى عند صدور الحق لحملة الوثائق في استلام تلك العوائد.

د - ناتج بيع الأوراق المالية

- يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع في القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق في تاريخ تنفيذ المعاملة.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

١١-٢ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

أحقية الإصدار والاسترداد

يتم إصدار واسترداد وحدة من وثائق الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط أو أي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والاسترداد ويتم ذلك بواسطة آلية التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول وبناءً على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقاً لما يلي:

- في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

- في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

الحد الأدنى والأقصى للإصدار والاسترداد بواسطة صانع السوق

الحد الأدنى هو وحدة وثائق واحدة مكونة من عدد ٥٠٠٠ وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على أساس وحدة وثائق واحدة أو مضاعفتها.

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الإخلال بالحد الأقصى للنسبة بين رأسمال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

قيمة الإصدار والاسترداد

تحديد قيمة إصدار أو استرداد وحدة وثائق الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار/ الاسترداد بواسطة صانع السوق.

كيفية الوفاء بقيمة وحدة/ وحدات الإصدار أو الاسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو استردادها مستخدماً آلية التداول العيني في استبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثائق أو العكس بينه وبين الصندوق ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيود المركزي.

## ٢-١٢ الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحققة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

### الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على الصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.  
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

### الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف السنة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيم الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.  
- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.  
- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

## ٢-١٣ التقييم الدوري

### احتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الاسترشادية

تقوم شركة خدمات الإدارة باحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي وفقاً للمعادلة التالية:

- إجمالي القيم التالية.

إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالاتي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة لخدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٢ - ١٤ التقييم الدوري (تابع)

يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.  
يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.  
قيمة أذن الخزنة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضاف إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.  
يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوماً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- يخصم من إجمالي القيم السالفة ما يلي:

إجمالي الالتزامات التي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.

حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشونها.

المخصصات التي يتم تكوينها خلال السنة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

نصيب السنة من أتعاب مدير الاستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب السنة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب استهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الضرائب إن وجدت.

- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنيه) لشركة بلتون لصندوق استثمار المؤشر.

٢ - ١٥ إهلاك واستهلاك الأصول

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة غير نقدية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

٢ - ١٦ التداول على الوثيقة

أحقية تداول الوثائق:

يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسة التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية يحق لصانع/ صانعي السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على أن يلتزم بإخطار الهيئة والبورصة ألياً بصافي مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد أقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي.  
آلية التداول:

في جميع الأحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تنطبق على الأسهم.

### ٣ - السياسة الاستثمارية للصندوق

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية:

- لا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX ٣٠) عن ٩٥٪ من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة ألا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪.
- الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى ٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:

- أ - وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الاستثمار على وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
- ب - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
- ج - أذون الخزانة.
- د - الأسهم المعقّدة بالبورصة المصرية العالية السيولة أو في حقوق الاكتتاب الخاصة بالأسهم العالية للسيولة.

### ٤ - أتعاب مدير الاستثمار

تقدر أتعاب مدير الاستثمار على أساس ٠,٤٥٪ (أربعة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

### ٥ - عمولة شركة خدمات الإدارة

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة على أساس ٠,٠٥٪ (خمسة في العشرة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية.

### ٦ - عمولة حفظ الأوراق المالية

تتقاضى شركة مصر للمقاصة عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٢٥٪ (ربع في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحيازة تحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر.

### ٧ - مصروفات أخرى

إجمالي الأتعاب الثابتة السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ ١٧٠ ألف جنيه مصري سنوياً بالإضافة إلي نسبة ٠,٥٠٪ سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة إلي العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار إليها و كذلك مصاريف البورصة.

### ٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات معقّدة في البورصة.

تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.

يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

١-٨ خطر السوق (تابع)

وفيما يلي أثر التغير في السعر على تلك الاستثمارات وعلى أرباح أو خسائر الصندوق:

تتمثل الأصول المعرضة لخطر السعر في محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	
(٤ ٩٣٥ ٩٦٩)	٤ ٩٣٥ ٩٦٩	٣٠ يونيو ٢٠٢٢

الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الربح أو الخسارة بمقدار - ١٥ %	الربح أو الخسارة بمقدار + ١٥ %	
(٦ ٤٠٩ ٥٨٦)	٦ ٤٠٩ ٥٨٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢-٨ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والمبالغ المستحقة على السماسرة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.

- إن خطر الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخففاً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن السماسرة وفي حالة تعثرهم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم قياس اضمحلال النقدية وما في حكمها علي أساس خسائر متوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترة الإستحقاق القصيرة لبند النقدية التعرض لخطر الائتمان. تعتبر الشركة أن هذا التعرض إلي الخطر تطوي علي مخاطر إئتمانية منخفضة بناءً علي التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١ ١٩٠ ٣٨٤	٥٨٠ ٢٤٦	نقدية بالبنوك - حسابات جارية
٢٥١ ٠٦٠	٢٠٦ ١٩٥	إيرادات مستحقة

يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان عن الأرصدة البنكية عن طريق فتح حسابات في بنوك حسنة السمعة، ١٠٠٪ من الأرصدة البنكية تمثل أرصدة مودعة لدي بنوك محلية في جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول يمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية والتي لا تعتبر مستحقة أو متدنية القيمة بالرجوع إلي المعلومات التاريخية، يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدي البنوك من قبل مدير الاستثمار وفقاً لنشرة الاكتاب. ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية الخارجية للبنوك:

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١ ١٩٠ ٣٨٤	٥٨٠ ٢٤٦	BB
١ ١٩٠ ٣٨٤	٥٨٠ ٢٤٦	

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٣-٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات ووثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلي الحد الأدنى.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق كما في نهاية السنة بناء علي تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

٣٠ يونيو ٢٠٢٢	أقل من سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٢٨١ ١٠٨	٢٨١ ١٠٨	--	--	--	٢٨١ ١٠٨
٢٩ ٠٤٦ ٩٠٠	--	--	٥ ٠٢٠ ٠٠٠	--	٣٤ ٠٦٦ ٩٠٠
٢٩ ٣٢٨ ٠٠٨	--	--	٥ ٠٢٠ ٠٠٠	--	٣٤ ٣٤٨ ٠٠٨
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</b>					
٣٢٥ ٤٨٧	٣٢٥ ٤٨٧	--	--	--	٣٢٥ ٤٨٧
٣٦ ٨٢١ ٥٢٦	--	--	٦ ٣٧٠ ٠٠٠	--	٤٣ ١٩١ ٥٢٦
٣٧ ١٤٧ ٠١٣	--	--	٦ ٣٧٠ ٠٠٠	--	٤٣ ٥١٧ ٠١٣

أ - مخاطر سيولة مكونات المحفظة

هي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسهيل أى من استثمارته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسهيله. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث إن الظروف الواجب فيها تسهيل الأسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والاستردادات تكون في صورة عينية من خلال صانع/ صانعي السوق، كما إن مكونات المؤشر المستهدف EGX ٣٠ تتميز بسيولة عالية.

ب - مخاطر سيولة الوثيقة

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذى يحتاج فيه إلي النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، وسيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع/ صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الالتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللانحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة والمعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وآليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة.



#### ٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

##### ٤-٨ خطر المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في أسهمها، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX ٣٠ فسيتم الحد من هذا الخطر من خلال معايير اختيار الأسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

##### ٥-٨ خطر إتياع المؤشر

هي المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الاستثمار بإتياع الاسهم التي يتألف منها مؤشر الـ EGX ٣٠ من أنواع ونسب الاستثمار، مما يعني أن مدير الاستثمار ليس له الحق في إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من اتخاذ قرار بيع الأسهم بناءً على تقييمه وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم استبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق تداول وثائقه في البورصة، فهو يتيح للمستثمر سرعة القرار من خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

##### ٦-٨ خطر خطأ التتبع

هي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتكبد الصندوق عدة مصروفات منها المصروفات الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر. وطبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق يلتزم مدير الاستثمار بالأقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.

##### ٧-٨ خطر التركيز

هي المخاطر المتعلقة بتركز استثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر البالغة ٣٠ سهم، فإن مدير الاستثمار يكون ملزماً بالنسب الاستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر أن معايير مؤشر الـ EGX ٣٠ تحددت لتفادي التركيز على قطاع بعينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

##### ٨-٨ خطر اختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة

هي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة استثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجعة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بإزالة هذا التفارق في الأسعار عن طريق الاستفادة من فرصة المراجعة القائمة (إن وجدت).

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٩-٨ مخاطر وقف أحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

في حالة إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها

يجوز صدور إعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (٤) من قرار البورصة رقم (١٣٣) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الإفصاح الفوري للمتعاقدين عن الموقف والظروف الاستثنائية التي استلزمته.

٨-١٠ أسس قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية:

الصندوق	تاريخ التقييم	الإجمالي	المستوي الأول	المستوي الثاني	المستوي الثالث
<b>٣٠ يونيو ٢٠٢٢</b>					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر					
	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٢٢ ٩٠٦ ٤٥٩	٢٢ ٩٠٦ ٤٥٩	--	--
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</b>					
أصول مالية بالقيمة العادلة من					
خلال الأرباح والخسائر					
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	--	--

يبين الجدول التالي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية للشركة المدرجة في القوائم المالية:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
نقدية بالبنوك	١ ١٩٠ ٣٨٤	٥٨٠ ٢٤٦	١ ١٩٠ ٣٨٤	٥٨٠ ٢٤٦
أرصدة مدينة أخرى	٢٥١ ١٦٥	٢٠٦ ١٩٥	٢٥١ ١٦٥	٢٠٦ ١٩٥
أرصدة دائنة أخرى	٢٨١ ١٠٨	٣٢٥ ٤٨٧	٢٨١ ١٠٨	٣٢٥ ٤٨٧

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية يتم إدراجها بالمبلغ الذي يتم من خلاله مبادلة الإدارة المالية في معاملة حالية بين الطرفين راغبين في المعاملة بدلاً من معاملة بيع جبرية أو تصفية تستخدم الفرق والافتراضات التالية في تقدير القيم العادلة إن الأرصدة البنكية والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة جميعها تقارب بشكل كبير قيمتها الدفترية بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات. يتم تسجيل القيمة العادلة للأسهم بالقيمة السوقية حيث يتوافر لها أسعار سوقية مدرجة.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

٣٠ يونيو ٢٠٢٢

نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنيه مصري	اسم الشركة / البنك المستثمر فيه
٠,٠١	٣٢,١٣		١٠٩٤٥٢٩٦	قطاع البنوك البنك التجاري الدولي
٠,٠١	١,٦٣		٥٥٣٨٤١	بنك التعمير و الإسكان
٠,٠١	١,٤٩		٥٠٧٣٥٨	بنك كريدى اجريكول مصر
	٣٥,٢٤	٣٦,٤٩	١٢٠٠٦٤٩٥	
٠,٠١	٦,١٩		٢١٠٨٧٨٥	قطاع الموارد الأساسية ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٠٠٤	٣,٨٢		٩٦٠٠٣٨	مصر لإنتاج الأسمدة
٠,٠١	١,٢٨		٤٣٥٩٣٠	سيدي كرير للبتروكيماويات
٠,٠١	١,٢١		٤١٢٥١٨	حديد عز
	١٢,٥	١١,٩٠	٣٩١٧٢٧١	
٠,٠١	١,٥٢		٥١٧٤٦٧	قطاع طاقة و خدمات مساعدة الاسكندرية للزيوت
	١,٥٢	١,٥٧	٥١٧٤٦٧	
٠,٠٠٤	٠,٢٨		٩٣٩٢٣	قطاع موزعون وتجارة تجزئة ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية
	٠,٢٨	٠,٢٩	٩٣٩٢٣	
٠,٠١	٥,٧١		١٩٤٥٣٢٠	قطاع أغذية ومشروبات و تبغ الشرقية - إيسترن كومباني
	٥,٧١	٥,٩١	١٩٤٥٣٢٠	
٠,٠١	٣,٩٤		١٢٨٧٤٩٥	قطاع العقارات مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠١	٠,٨٤		٢٨٥٧٣٥	بالم هيلز للتعمير
٠,٠١	١,٢٤		٤٢٣٤٣٠	مدينة نصر للإسكان والتعمير
٠,٠٠٥	٠,٥٧		١٩٢٥٥٦	أوراسكوم للتنمية مصر
٠,٠١	١,٠٦		٣٥٩٥١٤	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
	٧,٦٤	٧,٧٥	٢٥٤٨٧٣٠	
٠,٠٠٤	٢,٧٤		٩٣٣٣٢٢	قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات المصرية للاتصالات
٠,٠٠٤	٤,٢٨		١١٥٧٧٥	اي فاينانس للإستثمارات المالية و الرقمية
٠,٠١	٤,٦٣		١٥٧٥٨٣٨	فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
	١١,٦٤	١١,٠٢	٣٦٢٤٩٤٥	
٠,٠١	٠,٨٩		٣٠٤٥٨٢	قطاع منسوجات و سلع معمرة النساجون الشرقيون للسجاد
	٠,٨٩	٠,٩٣	٣٠٤٥٨٢	
٠,٠١	٢,٤٣		٨٢٨٢٤٤	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات السويدي اليكترويك
٠,٠١	٠,٦٨		٢٣١٦٦٨	جي بي اوتو
	٣,١١	٣,٢٢	١٠٥٩٩١٢	
٠,٠١	٥,١٨		١٤٢٣٧٢٩	قطاع خدمات مالية غير مصرفية المجموعة المالية هيرمس القابضة
٠,٠٣	٨,٣٨		٢٨٥٤٠٠٦	القابضة المصرية الكويتية
٠,٠٢	٠,٨١		٢٧٦٦٩٦	القلعة للاستشارات المالية
	١٤,٣٧	١٣,٨٤	٤٥٥٤٤٣١	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				قطاع خدمات تعليمية
٠,٠١	١,٩		٦٣٠ ٦٤٢	القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية
	<u>١,٩</u>	<u>١,٩٢</u>	<u>٦٣٠ ٦٤٢</u>	
				قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية
٠,٠٠٥	٠,٨٦		٢٩٢ ٣٩٩	اوراسكوم كونستراكتيون بي ال سي
	<u>٠,٨٦</u>	<u>٠,٨٩</u>	<u>٢٩٢ ٣٩٩</u>	
				قطاع رعاية صحيه وادوية
٠,٠١	٠,٧٠		٢٣٩ ٥٣٦	ابن سنا فارما
٠,٠١	٠,٧٢		٢٤٦ ٣٤٩	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية
٠,٠١	٢,٩١		٩٢٤ ٤٥٧	شركة مستشفى كليوباترا
	<u>٤,٣٤</u>	<u>٤,٢٩</u>	<u>١ ٤١٠ ٣٤٢</u>	
	<u>١٠٠</u>	<u>%١٠٠</u>	<u>٣٢ ٩٠٦ ٤٥٩</u>	الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنية مصرى	اسم الشركة / البنك المستثمر فيه قطاع البنوك
٠,٠٢	٣٨,٢٢		١٦ ٥٠٩ ٣٥٢	البنك التجارى الدولى
٠,٠١	٢,٠١		٨٦٨ ٢٢٤	بنك كريدى اجريكول مصر
	٤٠,٢٣	٤٠,٦٧	١٧ ٣٧٧ ٥٧٦	
٠,٠١	٣,٩٠		١ ٦٨٤ ٢٢٤	قطاع الموارد الأساسية ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٠٠٥	٢,٤٩		١ ٠٧٤ ٨٢٧	مصر لإنتاج الأسمدة
٠,٠١	١,١٥		٤٩٧ ٦٧٦	سيدي كرير للبتروكيماويات
٠,٠١	١,٣٥		٥٨٤ ٤٦٠	حديد عز
	٨,٨٩	٨,٩٩	٣ ٨٤١ ١٨٧	
٠,٢٠	١,٢٤		٥٣٥ ٧٢٩	قطاع طاقة و خدمات مساعدة الاسكندرية للزيوت
	١,٢٤	١,٢٥	٥٣٥ ٧٢٩	
٠,٠٠٥	٠,٧٤		٣١٩ ١٥٨	قطاع موزعون وتجارة تجزئة ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية
	٠,٧٤	٠,٧٥	٣١٩ ١٥٨	
٠,٠١	٤,٩٤		٢ ١٣٢ ٥٧٢	قطاع أغذية ومشروبات و تبغ الشرقية - إيسترن كومبانى
	٤,٩٤	٤,٩٩	٢ ١٣٢ ٥٧٢	
٠,٠١	٤,٧٠		٢ ٠٣١ ٤٨٠	قطاع العقارات مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠١	١,٣٥		٥٨١ ٧٥٥	بالم هيلز للتعمير
٠,٠١	١,٣٧		٥٩٠ ٢١٢	مدينة نصر للإسكان والتعمير
٠,٠٠٥	٠,٧٦		٣٢٩ ٥٠٨	أوراسكوم للتنمية مصر
٠,٠١	١,٢٠		٥١٨ ٢٢٠	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
	٩,٣٨	٩,٤٨	٤ ٠٥١ ١٧٥	
٠,٠٠٤	٢,٧٦		١ ١٩١ ٦٢٦	قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات المصرية للاتصالات
٠,٠٠٤	٠,٤٣		١٨٧ ٠٥٦	راية القابضة
٠,٠١	٥,٦٤		٢ ٤٣٧ ٣٧٢	فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية
	٨,٨٤	٨,٩٣	٣ ٨١٦ ٠٥٤	
٠,٠١	١,١٧		٥٠٥ ٩٠٦	قطاع منسوجات و سلع معمرة النساجون الشرقيون للنساج
	١,١٧	١,١٨	٥٠٥ ٩٠٦	
٠,٠١	٣,٢٨		١ ٤١٧ ٦٨٣	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات السويدي اليكتروك
٠,٠١	١,٠٠		٤٣٢ ٩٧٥	جي بي أوتو
	٤,٢٨	٤,٣٣	١ ٨٥٠ ٦٥٨	
٠,٠١	٤,٤٦		١ ٩٢٧ ١٥٤	قطاع خدمات مالية غير مصرفية المجموعة المالية هيرمس القابضة
٠,٠٢	٥,٩٨		٢ ٥٨٣ ٢٠٥	القابضة المصرية الكويتية
٠,٠٢	٠,٧١		٣٠٥ ٤٦٨	القلعة للاستشارات المالية
٠,٠١	٠,٢٧		١١٤ ٦٢١	جدوى للتنمية الصناعية
٠,٠٠١	٠,٦٧		٢٨٧ ٨٩٩	بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية
	١٢,٠٨	١٢,٢١	٥ ٢١٨ ٣٤٧	

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

				قطاع خدمات تعليمية
٠,٠١	١,٨٧		٨٠٧ ٤٤١	القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية
	١,٨٧	١,٨٩	٨٠٧ ٤٤١	
				قطاع سياحة وترفيه
٠,٠١	٠,٣٠		١٢٩ ٦٧٨	المصرية للمنتجات
	٠,٣٠	٠,٣٠	١٢٩ ٦٧٨	
				قطاع رعاية صحيه وادوية
٠,٠٢	١,٦٤		٧٠٩ ٤٩٥	ابن سنا فارما
٠,٠١	٠,٥٧		٢٤٥ ٠٨٦	العاشر من رمضان للصناعات الدوائية
٠,٠١	٠,٤١		١٧٧ ٧٢٨	سبيد ميديكال
٠,٠١	٢,٣٤		١ ٠١٢ ٧٨٢	شركة مستشفى كليوباترا
	٤,٩٧	٥,٠٢	٢ ١٤٥ ٠٩١	
	١٠٠	%١٠٠	٤٢ ٧٣٠ ٥٧٢	الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠ - نقدية بالبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
٥٨٠.٢٤٦	١١٩٠.٣٨٤	حسابات جارية – عملة محلية
٥٨٠.٢٤٦	١١٩٠.٣٨٤	الإجمالي
%١,٣٤	%٣,٤٦	النسبة إلى صافي أصول الصندوق

١١ - أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
٢٠٦.١٩٥	٢١٥.٠٦٠	إيرادات مستحقة
--	٣٦.١٠٥	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٠٦.١٩٥	٢٥١.١٦٥	الإجمالي

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
٨٥.٠٠٠	٥٧.٥٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
٩٠.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (إيضاح ١٧)
١٧٣.١٠	٢٢.٨٤٢	أتعاب المستشار القانوني المستحقة
١٧٨٨	١.٤٨٦	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (إيضاح ١٧)
١٦.٠٩٣	١٣.٣٧٤	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (إيضاح ١٧)
١.٩٧٤	١.٤٢٦	مستحقات أمين الحفظ
١٠.٣١٠	١٠.٧٥٣	ضرائب مستحقة
١٠٣.٠١٢	٦٨.٧٢٧	مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية و أخرى
٣٢٥.٤٨٧	٢٨١.١٠٨	الإجمالي

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصري موزعة على ٥٠٠.٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصري، وفيما يلي هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	%٨٠	٤٠٠.٠٠٠	٤.٠٠٠.٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	%١٠	٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب "ش.م.م"	%١٠	٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
	%١٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٤ - حقوق الملكية

٣٠ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
٤٠ ٧٥٦ ١٩٨	٤٣ ١٩١ ٥٢٦	صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد في أول الفترة
١٨٤ ٦٢٠	--	المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
(١ ٥٢٨ ٢٧١)	--	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
٣٩ ٤١٢ ٥٤٧	٤٣ ١٩١ ٥٢٦	صافي الزيادة الناتجة من معاملات التداول
٣ ٧٧٨ ٩٧٩	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	صافي (خسائر) ارباح الفترة
٤٣ ١٩١ ٥٢٦	٣٤ ٠٦٦ ٩٠٠	صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية الفترة
٣ ٣٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	عدد الوثائق القائمة
١٢,٧٤	١٠,٠٤	القيمة الاستردادية للوثيقة

١٥ - نصيب الوثيقة في صافي خسائر الفترة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في		عن الستة اشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
( ٩٨٥ ٢٧٨)	(٦ ٣٨٤ ٢٣٠)	(٢ ٤٣١ ٤٢٨)	(٩ ١٢٤ ٦٢٦)	صافي خسائر الفترة
٣ ٤٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	٣ ٤٩٠ ٠٠٠	٣ ٣٩٠ ٠٠٠	يقسم على :
(٠,٢٨)	(١,٨٨)	(٠,٧)	(٢,٦٩)	عدد الوثائق القائمة
				نصيب الوثيقة في الخسائر

١٦ - مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة اشهر المنتهية في		عن الستة اشهر المنتهية في		
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	
٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠	٥٥ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	أتعاب مهنية
٢ ٧٥٠	٢ ٧٥٠	٥ ٥٠٠	٥ ٥٠٠	أتعاب المستشار الضريبي
١٢ ٣٤٦	١٤ ٤٣٣	٢٥ ٠٣٨	٣٢ ٨١٦	رسوم البورصة المصرية
٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
٧ ٥٠٠	٤ ٨٠١	١٠ ٠٠٠	٩ ٨٠١	مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية
١٩ ٨٨٦	١٦ ٠٨١	٣٧ ٥١١	٣٢ ١٥٥	مصروفات أخرى
٧٧ ٤٨٢	٧٣ ٠٦٥	١٤٨ ٠٤٩	١٥٠ ٢٧٢	



شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقتضى طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال السنة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار (مدير الاستثمار) والشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير. وفيما يلي أهم الأرصدة والمعاملات خلال الفترة المالية:

المركز المالي

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
أتعاب مدير استثمار المستحقة	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	١٣ ٣٧٤	١٦ ٠٩٣
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة	مجال صناديق الاستثمار	١ ٤٨٦	١ ٧٨٨
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	شركة صناديق المؤشرات	١٠٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠

قائمة الدخل

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢١
أتعاب مدير الاستثمار	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	٨٨ ٧٤٢	٨٩ ٢٧٥
عمولة شركة خدمات الإدارة	مجال صناديق الاستثمار	٩ ٨٦٠	٩ ٩٢٠
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	شركة صناديق المؤشرات	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠

بلغ عدد وثائق الاستثمار التي تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٥ ٠٢٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٦ ٣٧٠ ٠٠٠ جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

١٨- أحداث هامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلى انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.

- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ صدر كتاب دوري رقم (١) عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل وأثرها على صناديق الاستثمار المنشأة وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والذي يتضمن إن لسلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة إعتباراً من يوم ١٧ مايو ٢٠١٧ كتاريخ محدد لإنهاء فترة وقف العمل بالضريبة المنصوص عليها في القانون الساري حالياً ، يجب الالتزام بحساب مخصص للضريبة على الأرباح الرأسمالية على ناتج تعاملات صناديق الاستثمار.

- بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قرر مجلس النواب باستمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من التعامل عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ٣ أعوام. ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه إلا ابتداءً من ١٧ مايو ٢٠٢٠ ، ويسقط أي حق للدولة في الضريبة المذكورة وتحصيلها قبل هذا التاريخ.

تفرض ضريبة الدمغة على إجمالى عمليات شراء الأوراق المالية أو بيعها بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية ، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها وذلك دون خصم أى تكاليف .

ويتحمل عبء هذه الضريبة كل من البائع والمشتري ، على النحو التالى :

- ١,٢٥ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٢٥ فى الألف يتحملها البائع من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى ٣١ مايو ٢٠١٨ .
- ١,٥٠ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٥٠ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٩ .
- ١,٧٥ فى الألف يتحملها المشتري و ١,٧٥ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٩ .

١٩- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩.

- هذا وبتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت

- هذا وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الأدوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.